

اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال
وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

الإستراتيجية الوطنية
للوفاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
ومكافحتهما
(2026-2024)

الفهرس:

ا. مقدمة

من التقييم الوطني للمخاطر إلى الاستراتيجية الوطنية
إدارة الاستراتيجية الوطنية
تحسين الاستراتيجية الوطنية

اا. المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية

1. الوقاية

2. تطبيق عقوبات ردعية

3. التنسيق الوطني والتعاون الدولي

A. التنسيق الوطني

B. التعاون الدولي

ااا. المحاور الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية

المحور الاستراتيجي الأول: تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي

1. تعديل الإجراءات القائمة

2. ادراج إجراءات جديدة

المحور الاستراتيجي الثاني: تعزيز وإثراء الإطار المؤسسي

المحور الاستراتيجي الثالث: تعزيز الموارد البشرية والتقنية

المحور الاستراتيجي الرابع: مرافقة المهنيين الخاضعون للتنظيم

1. إعداد ونشر مبادئ توجيهية ودلائل عملية ووضع حيز التنفيذ تكوينات متخصصة

2. ضمان التكفل المنتظم بالردود من خلال نشر المعلومات المفيدة

3. ضمان الولوج لمنشآت تحديد الهوية الموثوقة ولل سجل الوطني للمستفيدين الحقيقيين

4. مرافقة الخاضعين وسلطات الإشراف عليهم ومراقبتهم في انجاز تقييمهم القطاعي للمخاطر

المحور الاستراتيجي الخامس: التنبؤ بالمخاطر بفضل معرفة جيدة للعوامل وتحسين المراقبة

المحور الاستراتيجي السادس: متابعة وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي

1. تعزيز التنسيق الوطني

2. تعزيز التعاون الدولي

المحور الاستراتيجي السابع: تحسين اطار مكافحة تمويل الارهاب

1. المقدمة

دأبت الجزائر منذ مطلع عام 2002 على المشاركة في مكافحة تبييض الأموال ولا سيما من خلال إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي.

ورغبة منها في الالتزام بالمعايير الدولية، صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية الأربع التي تشكل في حد ذاتها، الأساس للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، ويتعلق الأمر باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (المعروفة باسم اتفاقية فيينا لعام 1989)، اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للوطن (اتفاقية باليرمو 2000)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 (المعروفة باسم اتفاقية ميريدا) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتمويل الإرهاب (2002).

في عام 2005، شرعت الجزائر في وضع أول نظام تشريعي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تم تجسيد ذلك من خلال إصدار القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والذي لا يزال ساري المفعول في نسخته المعدلة كما تم توسيع مجال تطبيق القانون ليشمل العديد من المهنيين حيث تم تحديد وتعزيز التزامات اليقظة.

منذ صدوره، خضع هذا القانون لثلاثة تعديلات رئيسية:

• التعديل الأول سنة 2012 بصدور الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فبراير 2012، الهدف منه الالتزام بمتطلبات مجموعة العمل المالي ذات صلة بتعريف تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد الخاضعين لإخطارات بالشبهة (المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة) والخاضعين للتقرير السري (مختلف السلطات العمومية) ... الخ.

• التعديل الثاني سنة 2015، من خلال إصدار القانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فبراير 2015، الذي كان الهدف منه الالتزام بمبادئ مجموعة العمل المالي فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة.

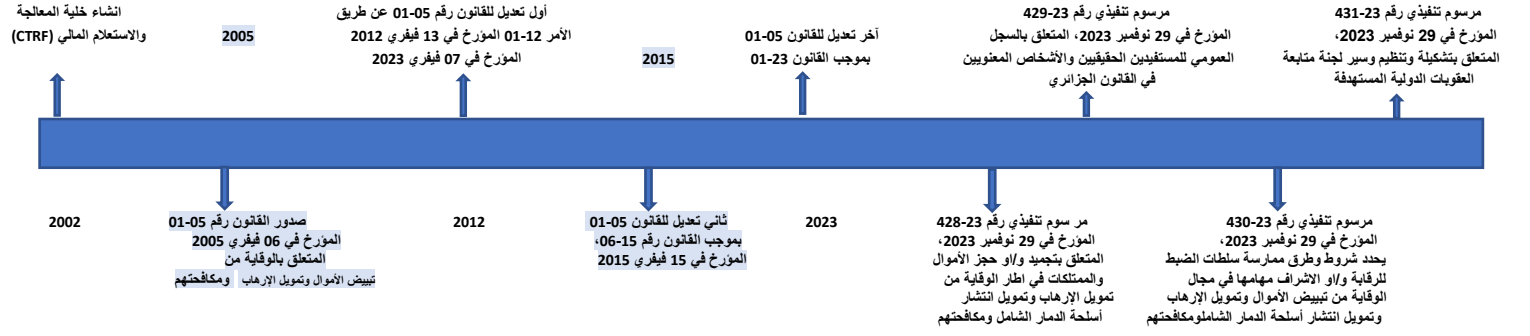
• التعديل الأخير سنة 2023 بإصدار القانون رقم 23-01 المؤرخ في 7 فبراير 2023، الذي كان الهدف منه الالتزام بمبادئ مجموعة العمل المالي لاسيما فيما يتعلق بالمحافظة على المستندات وتحديد الأشخاص المكشوفين سياسيا والمستفيدين الحقيقيين وكذا العناية الواجبة فيما يتعلق بالزبائن ... الخ. وأتبع هذا التعديل الأخير للقانون رقم 05-01 صدور أربعة نصوص تطبيقية، تتعلق أساساً بما يلي:

• إنشاء لجنة متابعة تنفيذ العقوبات الدولية المستهدفة؛

• تنفيذ إجراءات تجميد و/أو الحجز على الأموال والممتلكات في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ومكافحتها؛

- إنشاء السجل العام للمستفيدين الحقيقيين من ضمن الأشخاص المعنويين و؛
- تنظيم نشاط السلطات التنظيمية والرقابية والإشراف في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ومكافحتها،

التسلسل الزمني للإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب



سبق وأن كان النظام الوطني للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها محل أول تقييم متبادل من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سنة 2009، والتي تم إجراؤها وفقاً لمنهجية مجموعة العمل المالي لعام 2004. تم نشر التقرير سنة 2010¹. خلص هذا التقييم إلى أن الجزائر تعاني من اختلالات وظيفية أساسية في نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها. خضعت الجزائر للمراقبة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مباشرة بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل خلال الطور الأول. انتقلت الجزائر من مرحلة المراقبة المعززة إلى تحيين النتائج السنوية في شهر أفريل 2016، بناءً على التقدم المحرز في جل التوصيات الأساسية.

أما التقييم المتبادل الثاني للجزائر فقد تم إجراؤه سنة 2022 وخلص بوضع الجزائر في مسار المراقبة المعززة اعتباراً من تاريخ المصادقة على تقرير التقييم المتبادل في شهر ماي 2023².

أما التقييم المتبادل الثاني للجزائر فقد تم اعتماده وفقاً لمنهجية مجموعة العمل المالي لعام 2013، والتي تقوم في نفس الوقت بتقييم المطابقة التقنية وفعالية نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في البلدان التي تم تقييمها.

¹ تم نشر التقرير سنة 2010 وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني لـ MENAFATF (<http://menafatf.org/ar/information>).

² التقرير الثاني للتقييم المتبادل للجزائر، تم نشره في شهر جويلية 2023 وهو متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي لـ MENAFATF (<http://menafatf.org/ar/information>).

نهاية عام 2020، أنشأت الجزائر لجنة وطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب³ برئاسة وزير المالية، مكونة من 18 عضوا ممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بنظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. لقد شرعت اللجنة في إنجاز عملية التقييم الوطني للمخاطر، إلا أن هذه الأخيرة لم تكتمل بعد.

وفي ظل غياب تقييم وطني للمخاطر للجزائر، فإن المعلومات المتاحة حول مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي يستخدمها فريق التقييم، تعتمد على نتائج تحليل المعلومات التي وفرتها السلطات الجزائرية قبل الزيارة الميدانية، إضافة إلى المعلومات التي جمعها الفريق خلال المناقشات التي أجراها مع مختلف الهيئات خلال الزيارة الميدانية.

إن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يبقى دائما في صلب الانشغالات الوطنية للجزائر من أجل الحفاظ على سلامة واستقرار النظام الاقتصادي والمالي الوطني وكذا الدولي. وفي هذا الإطار، شرعت الجزائر، وفقا للتوصية الأولى لمجموعة العمل المالي في استكمال التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الذي بدأت فيه سنة 2020 لتحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها البلاد لتمكين بعدها من وضع استراتيجية وطنية تتضمن التدابير اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.

● من التقييم الوطني للمخاطر إلى الإستراتيجية الوطنية:

إن التقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الذي شرع فيه نهاية شهر نوفمبر 2023، قد تم الانتهاء من جزء منه نهاية يونيو 2024، ويتعلق الأمر بتبييض الأموال. كما تمت المصادقة من قبل خبراء البنك العالمي على الجانب المنهجي المعتمد في إنجاز الجزء المتعلق بتبييض الأموال. أما بالنسبة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التقييم الوطني للمخاطر، فإن أدوات البنك العالمي سمحت لنا بالتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

فيما يتعلق بمخاطر تبييض الأموال:

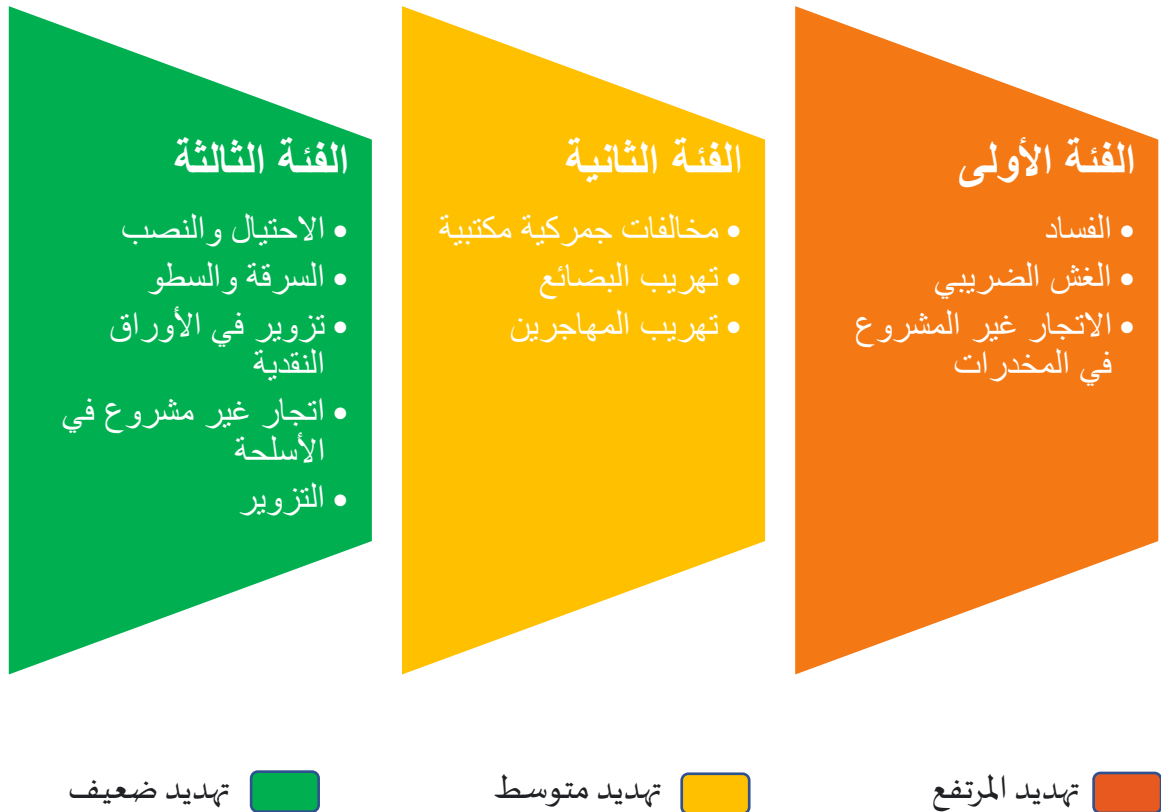
وفقاً لنتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر، فإن المخاطر الإجمالية لتبييض الأموال متوسطة الارتفاع في الجزائر، حيث تم الحصول على هذا المستوى من المخاطر من خلال تقاطع متغيرين أساسيين، هما: التهديدات ونقاط الضعف (menaces et vulnérabilités)

³ من خلال مرسوم تنفيذي رقم 20-398 المؤرخ في 26 ديسمبر 2020، المتضمن انشاء لجنة وطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انشغال أسلحة الدمار الشامل، ويحدد مهامها، تنظيمها وسير عملها.

إن المستوى الإجمالي لتهديد "تبييض الأموال" متوسط الارتفاع. لقد تم التوصل إلى هاته النتيجة من خلال تقييم ثلاثة معايير أساسية، وهي: أهمية الجرائم الأساسية التي تولد أموالاً فاسدة يجب تبييضها؛ أصل الأموال الموجهة للتبييض، وأخيراً استخدام بعض قطاعات النشاطات لتبييض الأموال الفاسدة. فيما يتعلق بالجرائم الأصلية: هناك حالياً خمس فئات موزعة حسب أهمية مبلغ المصادرات. الفئة الأولى متعلقة بالجرائم ذات مستوى مرتفع من التهديدات، تتعلق بالجرائم التي يفوق مبلغ مصادراتها مائة (100) مليار دينار (740 مليون دولار أمريكي)، على غرار الفساد، الغش الضريبي والاتجار بالمخدرات.

الفئة الثانية متعلقة بالجرائم ذات مستوى متوسط من التهديدات، تتعلق بالجرائم التي يقدر مبلغ مصادراتها ما بين 01 مليون دينار جزائري و 100 مليون دينار جزائري، مثل المخالفات الجمركية الخاصة بالمكاتب، تهريب البضائع وتهريب المهاجرين.

الفئة الثالثة متعلقة بالجرائم ذات مستوى ضعيف من التهديد، تتعلق بالجرائم التي لا يفوق مبلغ مصادراتها 01 مليون دينار جزائري مثل: الاحتيال والنصب، السرقة والسطو، تزوير في الأوراق النقدية، الاتجار غير المشروع للأسلحة والتزوير.



تتكون نقطة الضعف العام من نقطة الضعف الوطني ونقطة الضعف القطاعي.
تم تصنيف نقطة الضعف الوطني، الذي تولد تلقائيًا بواسطة أداة البنك العالمي، على أنه متوسط الارتفاع، حيث حصل على درجة 1/0.60.

كما تم تقييم نقطة الضعف القطاعي الإجمالي على أنه متوسط الارتفاع، بدرجة 1/0.61.
وتتعلق نقطة الضعف القطاعية بأربع (4) مؤسسات مالية و13 مؤسسة ومهن غير مالية كما هو محدد في المادة 4 من القانون رقم 01-05 المؤرخ 6 فبراير 2005، المعدل والمتمم.
يبين الجدول أدناه مستوى المخاطر لكل كيا خاضع للتنظيم:

مستوى الخطر	نقطة الضعف	التهديد	المختصرات	القطاع
E	0,81	4	IMMO	الوكلاء العقاريون
E	0,72	4	AP	بريد الجزائر
ME	0,68	4	BEF	البنوك والمؤسسات المالية
ME	0,81	3	MMPPP	المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
ME	0,73	3	NOTR	الموثقون
ME	0,68	3	Concess- auto	تجار السيارات
M	0,55	3	HUIS	المحضرون
M	0,46	3	AVT	المحامون
M	0,66	2	CAC	مدققو الحسابات
M	0,63	2	CD	وكلاء الجمارك
M	0,55	2	COMP AGR	محاسبون معتمدون
M	0,47	2	EXP COMP	محاسبون خبراء
MF	0,28	2	ASS	التأمينات
MF	0,37	1	P&J	الرهان والألعاب
F	0,33	1	MUT	التعاضديات الاجتماعية
F	0,30	1	ART	تجار القطع الفنية والتحف
F	0,18	1	VALMOB	القيم المنقولة

(E): خطر مرتفع

(ME): خطر متوسط الارتفاع

(M): خطر متوسط

(MF): مخاطر متوسط الضعف

(F): خطر ضعيف

● متابعة الاستراتيجية الوطنية:

ينبغي دعم هذه الاستراتيجية الوطنية بالوسائل لتعزيز الطابع المتعدد القطاعات لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتعد اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة ذات الدمار الشامل، الحجر الأساس في ذلك.

تم إنشاء هذه اللجنة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20-398 المؤرخ في 26 ديسمبر 2020 التي تضم كافة الفاعلين المعنيين، ويرأسها وزير المالية. تضمن هذه اللجنة التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية ومتابعة وتحديث خطة العمل وأولوياتها⁴.

سيتم تنفيذ مختلف العمليات من قبل مختلف الدوائر الوزارية، السلطات القضائية والسلطات المكلفة بتنفيذ القانون والسلطات التنظيمية والرقابية و/أو الإشرافية للمؤسسات المالية والمؤسسات والمهني غير المالية المحددة، كل منها تتحمل مسؤولية تنفيذها والجدول الزمني الخاص بها.

سيتم إرسال تقارير كل مرحلة بانتظام إلى اللجنة الوطنية لتقييم المخاطر، المكلفة بالاستراتيجية الوطنية، والتي يمكن لها تعديل هذه الاستراتيجية إذا لزم الأمر.

وسيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية مع الامتثال الصارم لحماية المعطيات الشخصية بالتعاون مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يتم الرجوع إليها عند الحاجة.

● تحديث الإستراتيجية الوطنية:

يجب مراجعة أو تحديث الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري بعد كل تحيين للتقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما هو مقرر في المادة 16 الفقرة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-398، والتي تنص على أنه يتم تحديث التقرير الوطني، على الأقل مرة كل عامين وكلما اقتضت الظروف ذلك.

وعليه، سيتم تحديث الاستراتيجية الوطنية بمناسبة التقييم الوطني الثاني للمخاطر الذي يتعين على الجزائر إجراؤه اعتبارا من عام 2026. سيتواصل نشرها إلى حين التوصل إلى استنتاجات هذه العملية الجديدة ومراجعتها التي ستنبثق من هذه الاستنتاجات.

كما سيسمح هذا التقييم الوطني الثاني للمخاطر من قياس النتائج وبالتالي استخلاص أية نتيجة مفيدة لتحيين الاستراتيجية الوطنية.

⁴ تنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 20-398، على "تعد اللجنة الوطنية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعرضها على موافقة الوزير الأول. وتتولى اللجنة الوطنية متابعة تنفيذها".

II. المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الوطنية:

ترتكز الاستراتيجية الوطنية المعدة للفترة الممتدة 2024-2026 والموضحة أدناه، على ثلاثة (03) مبادئ توجيهية.

1. الوقاية:

تعد المتطلبات الواردة في توصيات مجموعة العمل المالي، مثل التزام المهنيين باليقظة تجاه زبائنهم، والإخطارات بالعمليات المشبوهة وتعيين المكلف بالمطابقة، ضرورية في عملية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

يتعين على خلية معالجة الاستعلام المالي وغيرها من السلطات الإشرافية والرقابية من المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة، السهر على احترام هذه الشروط المختلفة. إن مرافقة وتأطير مهنيي المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة، يشكل محوراً رئيسياً للاستراتيجية الوطنية.

2. تطبيق العقوبات الردعية:

يستند بشكل عام إلى نوعين من العقوبات، الإدارية والجزائية ويحتاج إلى:

- وجود نظام قانوني قوي، يساهم بشكل فعال في مكافحة الإجرام المالي. تعد العقوبات الجزائية ردعية وتستند وبشكل خاص، إلى إجراءات ذات الصلة بتجميد الأموال ومصادرتها؛
 - وجود وتطبيق مجموعة واسعة من العقوبات الإدارية، تهدف إلى القضاء على أوجه القصور التي لاحظتها مختلف سلطات الإشراف والرقابة على الخاضعين ضمن القطاع المالي وغير المالي.
- تسمح الاستراتيجية الوطنية بتعزيز هذين الجانبين من السياسة القمعية وتحسين الوسائل المتاحة في هذا المجال.

3. التنسيق الوطني والتعاون الدولي:

ويأتي ذلك على شكلين:

أ. التنسيق الوطني:

بات من الضروري تعزيز أساليب العمل المشتركة من أجل تعزيز فعالية جميع المصالح المعنية من أجل الاتساق. هذا وقد تم بالفعل إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق ما بين مصالح الدولة من خلال إنشاء فرق العمل أو اللجان المؤسسية: اللجنة الوطنية للتنسيق العملي (المنشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-50 المؤرخ في 3 يناير 2023) وفريق العمل لإجراء التقييم الوطني للمخاطر وإذا لزم الأمر لجنة التنسيق الوطنية لرفع تحفظات مجموعة العمل المالي. إذن، يتعلق الأمر في المقام الأول بمواصلة هذه الجهود ومعالجة

مجالات جديدة بشكل جماعي: الأصول الافتراضية، المستفيدين الحقيقيين والتحقيقات المالية الموازية، على وجه الخصوص، ولكن أيضًا أي اتجاهات جديدة تظهر أثناء نشر هذه الاستراتيجية.

ب. التعاون الدولي:

يجب تعزيز التعاون الدولي من ناحية، لتسهيل المساعدة القضائية الدولية المتبادلة، ومن ناحية أخرى، لتعزيز التعاون من خلال التوقيع على اتفاقيات التعاون مع خلايا الاستعلام المالي الأخرى، بناءً على النموذج القياسي للمجموعة EGMONT أو من خلال توقيع بروتوكولات التفاهم مع سلطات الرقابة الأجنبية في مجال مكافحة تبييض لأموال وتمويل الإرهاب.

III. المحاور الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية

بشكل عام، تم تعريف الإستراتيجية الوطنية التي سيتم عرضها أدناه، كامتداد لهذه المبادئ وترتكز على المحاور الإستراتيجية السبعة التالية:

- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي؛
- تعزيز وإثراء الإطار المؤسسي؛
- تعزيز الموارد البشرية والتقنية؛
- مرافقة المهنيين الخاضعين للتنظيم؛
- الوقاية من المخاطر من خلال معرفة أفضل للفاعلين وتحسين الإشراف؛
- مواصلة وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي؛
- تحسين إطار مكافحة تمويل الإرهاب.

تغطي هذه المحاور السبعة جميع المواضيع التي تظهر في خطة العمل التي تم وضعها من خلال أدوات البنك العالمي والتي سيتمكن من خلال تنفيذها تحسين النظام الوطني وتعزيز فعالية تسييره على نحو مستدام.

المحور الاستراتيجي رقم 1: تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي

كشف التقييم المتبادل الثاني للجزائر الذي تم إجراؤه في شهر جويلية 2022 والذي نشرت نتائجه في تقرير التقييم المتبادل في شهر ماي 2023، عن وجود إخفاقات استراتيجية في النظام الوطني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما في الجانب المتعلق بالمطابقة التقنية.

عند نهاية هذا التقييم، التزمت الجزائر على العمل لمطابقة تشريعاتها لمتطلبات توصيات مجموعة العمل المالي، عند اللزوم. في هذا الإطار، شرعت في إصدار العديد من النصوص، أبرزها:

• القانون رقم 01-23 المؤرخ في 7 فبراير 2023 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. تكفلت هذه النسخة الجديدة من قانون مكافحة تبييض الأموال، من بين العديد من المجالات، بالمجالات التالية:

تعريف الأشخاص المكشوفين سياسيا، تعريف واجب اليقظة تجاه الزبائن من ضمن البلدان المحفوفة بالمخاطر، المستفيد الحقيقي من الأشخاص المعنوية، التحقيقات المالية الموازية، وتحديد سلطات الرقابة والإشراف على مختلف الأعمال والمهن غير المالية المحددة، لاسيما إمكانية توسيع القانون الأساسي للأعمال والمهن غير المالية المحددة لمهن أخرى مثل المرقين العقاريين.

• المرسوم التنفيذي رقم 23-50 المؤرخ في 3 يناير 2023 المتعلق بإنشاء اللجنة العملية لتنسيق السياسات وعمليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ينبغي على الجزائر مواصلة أشغال تعزيز إطارها التشريعي والتنظيمي مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الوطني الأخير للمخاطر والتقييم المتبادل للإطار القانوني والدولي في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولقد قامت الجزائر بتحديد المحاور الرئيسية التالية الواجب الشروع فيها من أجل التقليل من نقاط الضعف:

1. تعديل الأحكام القائمة:

تظهر نتائج التقييم الوطني الأول للمخاطر وجود العديد من الاختلالات والتي استمرت منذ إجراء التقييم الثاني المتبادل للجزائر من قبل خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شهر جويلية 2022، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الضعف في العديد من قطاعات النشاط.

علة هذا النحو، فإن مستوى المخاطر لدى بعض القطاعات يتطلب إدراج تحسينات إضافية على الإطار التشريعي والتنظيمي المعمول به حاليا على المدى القصير والمتوسط وتتعلق هذه التحسينات بالمواضيع الرئيسية التالية:

- تعديل القانون رقم 23-01 المؤرخ في 7 فبراير 2023 المعدل والمتمم، لا سيما من أجل استكمال متطلبات الاحتفاظ بالمستندات، تعريف الأشخاص المكشوفين سياسيا، دعم الدول عالية المخاطر، وضع تدابير لتبسيط العناية الواجبة التي يتعين تنفيذها عند تحديد هوية الزبائن والتحقق منها، المعمول بها في الحالات التي تكون فيها مخاطر تبييض الأموال ضعيفة أو معدومة؛

- تعديل القانون التجاري، بضبط إصدار الأسهم لحاملها من قبل شركات مجهولة غير المسجلة، من أجل ضمان شفافية ملكية الأسهم في شركة استثمارية ومكافحة تبييض الأموال وكذا التهريب الضريبي.
- تعديل المرسوم التنفيذي رقم 20-398 المؤرخ في 26 ديسمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار ليشمل أحكام تعيين رئيس المشروع لإجراء التقييم الوطني للمخاطر وتحديد مدته ومهامه، وتحديد تشكيلة فريق العمل الذي سيقوم بإنجاز التقييم الوطني للمخاطر بالإضافة إلى الفرق الموضوعاتية التي تشكله وفقا لمتطلبات منهجية التقييم المعتمدة من قبل الدولة وموافقة مجموعة العمل المالي عليها.
- تعديل المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في 4 يناير 2022 المتعلق بتحديد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وسيرها، لا سيما فيما يتعلق بالتنظيم من أجل تحسين جودة جمع ومعالجة المعلومات المالية، تحضير لتوسيع مهامها وصلاحياتها، لاسيما في إطار انجاز التقرير الوطني للمخاطر والتنسيق الوطني في مجال مطابقة النظام الوطني لمكافحة تبييض الأموال مع المعايير الدولية؛
- تعديل الإطار التنظيمي لمختلف سلطات الرقابة والإشراف على الخاضعين (لا سيما الخاضعين من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ذات مخاطر مرتفعة): الوكلاء العقاريين، تجار المجوهرات والمعادن الثمينة، الموثقين... الخ) وذلك لمراعاة الإصلاحات التشريعية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيم تنفيذ المقاربة القائمة على المخاطر (ABR) فيما يتعلق بالإشراف والرقابة.

2. إدراج أحكام جديدة

- تعزيز النظام الضريبي المرتبط بمكافحة ظاهرة الغش الضريبي، والذي يهدف إلى اعتماد تدابير ضريبية جديدة في قانون المالية لسنة 2025، يتم من خلالها اعتماد مفهوم "الغش الضريبي الجسيم" في قانون الضرائب، مع تحديد العناصر والعوامل التي تميزه عن الغش الضريبي العادي، فضلا عن زيادة الغرامات والمتابعات القضائية التي سيتم تطبيقها. بموجب هذه التدابير، سيتم الاعتراف بهذه الحالات على أنها حالات تبييض أموال، وسيتم تقديمها إلى السلطات القضائية المختصة حتى تتمكن من فتح تحقيقات مالية موازية تصنفها كحالات تبييض أموال واتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاضاتها.
- اعتماد نص يجرم ارتكاب جريمة البيع غير المشروع للممتلكات المسروقة (قانون العقوبات)؛
- اعتماد نظام قانوني لدعم الأصول الافتراضية وأنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛

- إصدار نظام بنك الجزائر المتعلق بتطبيق متطلبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من قبل المؤسسات المالية، لا سيما فيما يتعلق باليقظة تجاه الزبائن والمقاربة على أساس المخاطر؛
- إصدار النص المتعلق بالرقابة الداخلية لدى الخاضعين للتنظيم.
- اعتماد النظام القانوني المتعلق بمؤسسات الائتمان وهيئات قانونية أخرى مماثلة تجاه الأجانب الذين يمارسون أنشطتهم على الأراضي الوطنية طبقا لتوصيات مجموعة العمل المالي.

المحور الاستراتيجي رقم 2: تعزيز وإثراء الإطار المؤسسي

- الإسراع في إنشاء هيئة مكلفة بتسيير الأصول المجمدة والمحجوزة والمصادرة، لا سيما في إطار تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، ضمن إطار تحسين سياسة المصادرة الوطنية؛
- تعديل القانون الأساسي لخلية معالجة الاستعلام المالي لتعزيز استقلاليتها وسلطتها ومهام التنسيق الوطني والتعاون الدولي.

المحور الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الموارد البشرية والتقنية

ينبغي مواصلة تعزيز الموارد البشرية لصالح خلية معالجة الاستعلام المالي، سلطات تطبيق القانون (قيادة الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني والديوان المركزي لقمع الفساد) السلطات الجمركية أو السلطات القضائية المكلفة بالمتابعة كما ينبغي المواصلة في تنظيم وبشكل مستمر، دورات تكوينية لصالح الموظفين بخصوص التهديدات الجديدة والتي تبقى من التدابير الأولوية. على هذا النحو، تستهدف الاستراتيجية الوطنية الإجراءات التالية:

- تعزيز مستخدمي السلطات المختصة (سلطات تطبيق القانون، مصالح الجمارك ومصالح الضرائب، مصالح ووحدات التحقيق في المسائل الاقتصادية والمالية، خلية معالجة الاستعلام المالي)، للتكفل على وجه الخصوص، وبشكل فعال التحقيقات المالية الموازية التي يجب أن تفتح بالشراكة مع التحقيقات في الجرائم الأساسية (الفساد، الغش الضريبي، تجارة المخدرات، الغش الجمركي، تهريب البضائع وتهريب المهاجرين).
- عقد دورات تكوينية مستهدفة لصالح إطارات خلية معالجة الاستعلام المالي حول خصائص القطاعات الأكثر ضعفا والتهديدات الرئيسية التي تتعرض إليها البلاد بالتعاون مع المنظمات الدولية

المتخصصة (المرفق العالمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركز الريادة والتميز، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي...):

- توفير التكوين المستمر المتخصص في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لصالح القضاة وسلطات تطبيق القانون مع دراسة أنواع قضايا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والترتيبات المالية المعقدة التي يستخدمها المجرمون؛
- مواصلة الاستثمارات المتعلقة باقتناء الوسائل التقنية وتكنولوجيا المعلومات من خلال تسريع تنفيذها الفعال (مثل البرمجيات GoAML، وأنظمة المعلومات لمتابعة الإخطارات بالشبهة للخاضعين ، الرقمنة وما إلى ذلك.....).

المحور الاستراتيجي رقم 4 : مرافقة المهنيين الخاضعين

ترجم مرافقة المهنيين الخاضعين من خلال إجراءات مستهدفة والمتعلقة بالتوعية، التحسيس، التواصل والتكوين.

تتضمن الوقاية من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في تقديم الدعم للمهنيين في فهم وتنفيذ التزاماتهم. لهذا الغرض، أعدت خلية معالجة الاستعلام المالي تعليمات تم نشرها في نهاية عام 2023⁵ الهدف منها هو تقديم المساعدة في فهم الأحكام المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المنصوص عليها في القانون رقم 01-05، المعدل والمتمم بتقديم شرح بطريقة بيداغوجية، الالتزامات القانونية في هذا المجال.

بالإضافة إلى هذه التعليمات التي سوف تكون موضوع تحديثات منتظمة من أجل التكيف مع التغييرات المستقبلية في الإطار التشريعي، تدرج مرافقة المهنيين الخاضعين للتنظيم في أربعة مجالات أساسية: نشر دلائل عملية وخطوط توجيهية هادفة وتحسين التكوين، ردود فعل منتظمة من خلال توصيل المعلومات المفيدة إلى الخاضعين لها، تسهيل الولوج إلى قواعد البيانات الموثوقة وإلى السجل الوطني للمستفيدين الحقيقيين وأخيرا المرافقة في انجاز تقييمات قطاعية لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب .

⁵ يتعلق الأمر بثلاثة تعليمات: التعليمات رقم 2023/01، المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات والمهن غير مالية المعينة: التعليمات رقم 2023/02 المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية والتعليمات رقم 2023/03 المتعلقة بالتزامات الخاضعين للأشخاص المعرضين سياسيا.

1. إعداد ونشر خطوط توجيهية ودلائل عملية وتنظيم دورات تكوينية مخصصة:

بالإضافة إلى إعداد وتوزيع التعليمات المنشورة سنة 2023، يتعين على خلية معالجة الاستعلام المالي مرافقة المهنيين الخاضعين لا سيما سلطات الإشراف أو الضبط الذاتي، في وضع الخطوط التوجيهية ودلائل قطاعية عملية، موجهة لبعض المهن التي تعتبر الأكثر تعرضا للمخاطر، مثل الوكلاء العقاريين، بريد الجزائر، البنوك والمؤسسات المالية، تجار المجوهرات والمعادن الثمينة، الموثقين ووكلاء السيارات. يمكن أن تتبع هذه الدلائل بدورات تكوينية دورية خاصة بكل مهنة، وربما دورات تكوينية للمكونين التي تنظمها خلية معالجة الاستعلام المالي.

2. الحرص الدائم على حصول ردود الأفعال من خلال إرسال المعلومات المفيدة

إلى جانب استخدام الوسائل التنظيمية التي تمكن الخاضعون من نقل المعلومات إلى خلية معالجة الاستعلام المالي (الإخطارات بالشبهة، طلبات تكملة المعلومات)، يبدو من الضروري تحسين وصول المهنيين إلى المعلومات المفيدة بخصوص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كرد فعل عادي. يمكن تحقيق هذا الإجراء من خلال زيادة التبادلات بين خلية معالجة الاستعلام المالي وممثلي المهن الخاضعة. إلى حد الآن، يتم تبادل المعلومات بصفة منتظمة مع مسؤولي المطابقة على مستوى البنوك وبيد الجزائر، حيث تم تبادل المعلومات حول جودة إخطارات بالشبهة في شكل ردود. مع ذلك، يبدو من الضروري توسيع طريقة التبادل هذه لتشمل خاضعين آخرين لا سيما تلك التي تتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة مثل: الغرفة الوطنية للموثقين، سلطة الإشراف على الوكلاء العقاريين (وزارة السكن)؛ الاتحاد الوطني لوسطاء العبور ووكلاء العبور الجزائريين المعتمدين (UNTCA)، المنظمة الجزائرية للذهب والمجوهرات... الخ.

3. السماح بالولوج لمنشآت موثوقة لتحديد الهوية وإلى السجل الوطني للمستفيدين

الحقيقيين:

ينبغي تمكين الخاضعين للمؤسسات المالية وغير المالية، الوصول بسرعة إلى المعلومات المتاحة لدى الهيئات الوطنية لتحديد الهوية المتوفرة (رقم التعريف الوطني، رقم التعريف الجبائي، رقم التعريف الإحصائي وما إلى ذلك....) لمساعدتهم على تحديد هوية زبائنهم والتحقق منها.

يجب على مصالح المركز الوطني للسجل التجاري تسريع عملية الانتهاء من إعداد السجل الوطني للمستفيدين الحقيقيين وتحديث المعلومات الخاصة بالمستفيدين الحقيقيين فيما يتعلق بالإنشاءات القديمة للأشخاص

المعنوية من أجل وضعه تحت تصرف السلطات العمومية ومختلف أنواع الخاضعين، كما هو منصوص عليه في التنظيم المعمول به.

4. مرافقة الخاضعين وسلطات الإشراف والرقابة عليهما في انجاز تقييمهم القطاعي للأخطار:

طبقاً لأحكام القانون رقم 01-05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 5 مكرر 2، يتعين على المؤسسات المالية والمؤسسات والمهين غير المالية وسلطات الإشراف والرقابة التابعة لها أن تجري تقييمات المخاطر الخاصة بها وأن تتخذ تدابير لتحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها.

تنص المادة 5 مكرر 2 أيضاً على أن هذه التقييمات يجب أن تحدد وتقيّم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة ولو بشكل عرضي بالزبائن، البلدان أو المناطق الجغرافية والمنتجات والخدمات والعمليات وقنوات التوزيع. يجب عليهم أخذ جميع عوامل المخاطر المعنية قبل تحديد المستوى العام للمخاطر ومستوى ونوع التدابير المناسبة التي يجب تطبيقها للتخفيف من هذه المخاطر.

في هذا السياق، من الضروري إذن للخاضعين وسلطاتهم الإشرافية، لا سيما تلك التي لديها مستويات مرتفعة أو متوسطة من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (مثل الوكلاء العقاريين، بريد الجزائر، البنوك والمؤسسات المالية، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، الموثقين، وتجار السيارات)، أن تتم مساعدتهم من قبل اللجنة الوطنية لتقييم المخاطر وربما خلية معالجة الاستعلام المالي في بدء وإنهاء هذه التقييمات القطاعية حتى قبل تحديث تقييم المخاطر الوطنية. يمكن إجراء هذه التقييمات بمساعدة أجنبية متخصصة مثل تلك التي يقدمها البنك العالمي، صندوق النقد الدولي والمرفق العالمي.

يجب إكمال تقييمات مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما تلك المتعلقة بالأصول الافتراضية والمنظمات غير الربحية وإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في أقرب وقت ممكن.

المحور الاستراتيجي رقم 5: الوقاية من المخاطر من خلال معرفة أفضل للفاعلين وتحسين الإشراف

لا يعتمد معظم قطاعات النشاط ذات مستوى مرتفع من المخاطر في الجزائر، على نظام الترخيص ناجع، ينص على المتابعة المنتظمة، مما لا يسمح على التعرف الجيد للفاعلين الاقتصاديين وبالتالي الخاضعين. ولهذا، يتطلب النظام العديد من طرق التحسين، لاسيما تعزيز فهم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من قبل مختلف أنماط الخاضعين عن طريق مضاعفة حملات التحسيس.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز مهمة الإشراف على التزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتجاوز الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، الموضحة في المحور الاستراتيجي رقم 3.

1. تعزيز فعالية ضوابط الدخل لا سيما فيما يتعلق بالمهنيين ذات مستوى مرتفع من المخاطر:

تتطلب رقابة الدخل في إطار منح تراخيص الاستغلال والتراخيص اللازمة لممارسة المهنة المالية وغير المالية ذات مستوى مرتفع من المخاطر (وكلاء العقارات، بنوك ومؤسسات مالية، تجار المجوهرات والمعادن الثمينة، وكلاء السيارات)، تحسينات عاجلة، لا سيما عن طريق:

• التحديد الواضح للجهة المانحة للتراخيص أو الاعتمادات في النصوص الداخلية للمهنة؛

• التحديد الدقيق لشروط ومتطلبات ممارسة المهنة؛

• وضع الشروط ذات صلة بالتحقق من حسن السيرة والسمعة وكفاءة المرشحين لممارسة المهنة؛

• يشترط على جميع الحاصلين على التراخيص أو الاعتمادات أن يكون لديهم ضوابط كافية للامتثال

لمكافحة تبييض الأموال، بما في ذلك دلائل المطابقة وتعيين موظفين داخليين مؤهلين للتكفل بالرقابة و/أو

المطابقة؛

• منح الموارد الكافية لضمان وضع رقابة ذات جودة على المهنيين ذات مستوى مرتفع من المخاطر، بما في ذلك

عدد كاف من أعوان الرقابة يتمتعون بتكوين جيد وذو تأهيل عالي لضمان الرقابة وفحص جميع الطلبات ووثائق تبريرية والمصادقة عليها.

2. تعزيز أنشطة الإشراف

إن تحسين فعالية الإشراف على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يستلزم تعزيز الموارد البشرية والمالية المخصصة لها والتي تم وصفها في المحور الاستراتيجي رقم 3 كما أنها تعتمد على العديد من المتجهات الاستراتيجية الأخرى مثل:

• إنشاء هيئات إشرافية للسلطات الرقابية المنشئة حديثاً بموجب القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم

وتزويدها بالموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة لإنجاز مهامها؛

• تعزيز مصالح الإشراف الموجودة بالموارد البشرية والمالية لتمكينها من إجراء عمليات رقابة تطبيق

الشروط الضرورية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وفقاً لمقاربة قائمة على المخاطر محددة

على أساس نتائج التقييم الوطني للمخاطر؛

• وضع مخطط رقابة يتلاءم مع المخاطر التي كشف عنها من خلال التقييم الوطني للمخاطر، لا سيما بالنسبة

للمهنيين ذات مستوى مرتفع من المخاطر مثل وكلاء العقارات، الموثقين وتجار المجوهرات والمعادن الثمينة،

وكذلك وكلاء السيارات ووكلاء جمركيين؛

المحور الاستراتيجي رقم 6: مواصلة وتعزيز التنسيق الوطني والتعاون الدولي

في إطار الاستراتيجية الوطنية، ستواصل الجزائر أعمالها وتعزيزها في مجال التعاون على الصعيدين الوطني والدولي، بغية التوصل إلى تعاون أسرع وأكثر فعالية من أجل تحسين فهم الرهانات الجديدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

1. تعزيز التنسيق الوطني

لا يمكن أن تكون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب فعالة إلا بالتعاون الوطني الذي يمكن أن يوجد بين مختلف الجهات الفاعلة فيه. يعزز هذا التعاون التنسيق بين مختلف المصالح المعنية ويهدف إلى تحسين وسائل عملها وفعاليتها.

حاليا، يتم التنسيق الوطني في الجزائر من خلال هيئة التبادلات وهي اللجنة التنسيق العملياتية. في حين، ومن أجل تحسين فعاليتها، يمكن اتخاذ وبشكل سريع، العديد من الإجراءات مثل:

- يجب أن تجتمع لجنة التنسيق العملياتية بشكل أكثر لتمديد التنسيق الوطني إلى متبوعات معالجة أكثر تأسيسا (تحليل عملياتي وتكتيكي)،
- إنشاء آلية لدى اللجنة التنسيق العملياتية من أجل مواءمة الجمع السنوي للبيانات والإحصاءات المتعلقة بأنشطة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (عدد القضايا والمتابعات القضائية والإدانات وقيم التجميد، الحجز ومصادرة الممتلكات). سيتم استخدام هذه البيانات لتغذية أشغال التقييم القطاعي للتحليل الاستراتيجي السنوي لخلية معالجة الاستعلام المالي والتحديثات المستقبلية للتقييم الوطني للمخاطر.
- الإسراع بتوقيع مذكرات التفاهم بين مختلف السلطات المكلفة بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل السماح بالتبادل والولوج المباشر إلى قواعد البيانات المتاحة على مستوى هذه السلطات.
- تعزيز تبادل المعلومات بين إدارة الجمارك والمتدخلين الآخرين فيما يخص مكافحة تبييض الأموال، لتحديد المستفيد الحقيقي.

2. تعزيز التعاون الدولي

نظرا للطابع العابر للحدود للجريمة المنظمة، يجب على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أن تركز أيضا على تعاون دولي وثيق مع الفاعلين الآخرين المعنيين.

- يجب أن يعزز هذا التعاون في مجالات متعددة والتي تسجل في رزنامة الاستراتيجية الوطنية، يتعلق الأمر بـ:
- متابعة توقيع اتفاقيات التعاون بين خلية معالجة الاستعلام المالي ونظيراتها الأجانب، لاسيما تلك غير المنخرطة في مجموعة إغمونت؛
 - مباشرة توقيع اتفاقيات تعاون بين سلطات الضبط، الرقابة والإشراف لمختلف الخاضعين لاسيما اللجنة البنكية ونظيراتها الأجانب في مجال رقابة الدخول والإشراف؛
 - مضاعفة جهود اللجوء إلى التعاون غير الرسمي لمكافحة تبييض الأموال الذي يتولد من الجرائم الأصلية لاسيما الفساد، الغش الضريبي، الغش الجمركي، الاتجار في المخدرات، تهريب البضائع وتهريب المهاجرين.

المحور الاستراتيجي رقم 7: تحسين إطار مكافحة تمويل الإرهاب.